14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأربعاء 25 نوفمبر 2009 م - العدد (14657) السنة الحادية و الأربعون

حقق شعبنا أروع انتصاراته بإنجاز الوحدة.. الهدف الاستراتيجي للثورة اليمنية والحلم التاريخي العظيم للشعب

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

Email: 14october@14october.com

الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني رافقه حملات تثقيفية واسعة بين صفوف الفدائيين

أنباء المعارك التي خاضتها الجبهة القومية ضد قوات الاحتلال ونشر العديد من المقالات والتعليقات السياسية المؤيدة لمبدأ الكفاح المسلح، من غير أن يسهم في المعركة اسهاماً حقيقياً.

أما بقية الأحزاب أو التنظيمات السياسية الأخرى فقد كان موقفها إزاء الكفاح المسلح سلبياً، فهي لم تتفاعل معه، ولم تتحمس له، ولم تشارك فيه، فقد كانت ترفضه من الناحية العملية، وطريقة للحرية والاستقلال والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. كان هذا هو موقف الأحزاب الوطنية من الكفاح المسلح، أما الأحزاب العميلة كرابطة أبناء الجنوب فقد ارتمت في أحضان الاستعمار وارتبطت مصالحها به، وصارت تجري وراء مشاريعه الوهمية ومخططاته الخطيرة الرامية إلى قيام دولة الجنوب العربي التي كانت الرابطة تحلم بها.

وانطلاقاً من مواقف الأحزاب أو التنظيمات السياسية المختلفة من الكفاح المسلح، فإن الصحافة المحلية قد شهدت حوارات فكرية جادة، ونقاشات مستفيضة، تحولت إلى اتهامات متبادلة بالعمالة والخيانة، وقد رافق ذلك حملات إعلامية واسعة من قبل الأحزاب المختلفة، من توزيع للمنشورات في الشوارع، إلى إصدار لصحف والنشرات والكتب أو الكتيبات..الخ.

وكأن كل حزب يحاول شرح موقفه وبيان رأيه من الأحداث المتلاحقة التي شهدتها المنطقة.

وكانت (الجبهة القومية) قد حصلت على بعض التسهيلات الإعلامية من كل من السلطة الجديدة في شمال الوطن والحكومة المصرية بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، ما مكنها من إعلان أنباء الانتصارات التي يحققها الفدائيون على قوات الاحتلال أولاً بأول، فأدى ذلك إلى توسيع قاعدتها الجماهيرية، والتفاف الناس حولها. فانضم إليها قطاع واسع من العمال والبرجوازية الصغيرة والطلاب في معظم المناطق الريفية، وحظيت بتأييد رجال القبائل الذين ساندوها في عملية الكفاح المسلح، بحكم خبرة بعضهم في استعمال السلاح.

وفي الفترة من اكتوبر 1963م حتى يناير 1966م كانت (الجبهة القومية) قد استطاعت أن تستأثر بالدعم السياسي والعسكري والإعلامي بل المادي أيضاً المقدم إليها من القوات المسلحة المصرية المتواجدة في صنعاء لمساعدة الثورة اليمنية للوقوف على أقدامها والتصدي لأعدائها الذين أرادوا إجهاضها، غير أنها منذ 13 يناير 1966م تعرضت لمؤامرات وضغوطات استهدفت إضعافها وشل حركتها، خاصة بعد الانتصارات التي حققتها من جراء العمليات الفدائية ضد قوات الاحتلال.

لقد كان من الضروري في أثناء حرب التحرير الاستفادة من تجارب بعض الشعوب الأخرى، مثل الجزائر وكوبا وفيتنام وغيرها، فاطلع الثوار على وثائق بعض حركات التحرير الوطنية العربية والعالمية، ودرسوا أفكارها واقتبسوا منها وقرؤوا مذكرات بعض الزعماء الثوريين، وتعرفوا على أساليبهم في مقاومة المحتلين ومحاربة العملاء، واستفادوا منها، فقد استفادت الجبهة القومية مثلاً في صياغة ميثاقها الوطني من ميثاق العمل الوطني الذي صدر في مصر عام 1962م. ومن الميثاق الوطني للثورة الجزائرية، ومن برنامج حركة القوميين العرب، ومن التجربة الناصرية في مصر عموماً، ومن غيرها من التجارب الثورية.

لقد رافق عملية الكفاح المسلح حملات تثقيفية واسعة بين صفوف الفدائين، ما أوجد نوعاً من التلاحم بينهم وبين المثقفين الثوريين.

وكانت الجبهة القومية قد أقرت في مؤتمرها الأول الذي انعقد في مدينة تعز في الفترة من 22 - 25 يونيو 1965م ميثاقها الوطني الذي حدد مسار خطها السياسي واتجاهها الفكري وبرنامجها المستقبلي، وكان هذا الميثاق إلى جانب وثائق حركة القوميين العرب وبعض الكتب المتعلقة بحركات التحرير الوطنية العربية والعالمية، ومذكرات بعض الثوريين البارزين مثل: غيفارا، وكاسترو، وماوتسي تونج، جياب، وغيرهم. وكانت كلها تدرس في حلقات التثقيف السياسي لأعضاء (الجبهة القومية).

لقد أحدثت عملية التثقيف السياسي في صفوف قواعد (الجبهة القومية) وبعض إطاراتها القيادية الثانوية تطوراً أيديولوجياً وتنظيماً، خصوصاً بعدما أدخلت إلى حلقات التثقيف بعض الكتب في الفلسفة الماركسية والاشتراكية العلمية والاقتصاد السياسي، والمادية التاريخية والجدلية.. وغيرها.

وسرعان ما انعكس هذا التطور على أوضاع (الجبهة القومية) ذاتها فقد استوعبت بعض قواعدها كثيراً من الأفكار الثورية الجديدة، وأطلعت على بعض الآراء التقدمية لبعض المفكرين مثل ماركس، إنجلز، لينين، ماوتسي تونج، وغيرهم، مما أدى إلى وجود مجموعات من المقاتلين الثوريين، كانوا يطرحون أفكاراً وآراء أكثر ثورية وتقدمية من بعض ما كان يطرحه بعض قيادات الجبهة القومية، استوحوها من قراءتهم المستمرة ونقاشاتهم الدائمة، والتصاقهم المباشر بجماهير العمال الفلاحين والطلاب والجنود وسائر قطاعات الشعب.

في الوقت الذي كانت فيه قيادة الجبهة القومية التقليدية تمارس أعمالها من الخارج، وتسعى للحصول على الدعم السياسي والإعلامي والمادي للثورة، كانت قواعد الجبهة في الداخل تقاتل المحتلين في جبهات القتال المختلفة، فأدى ذلك إلى خلق هوة فكرية بين القاعدة والقيادة، لأن القيادة طرحت أفكاراً نظرية غير مرتبطة بالواقع، ولا منسجمة مع تطور الأحداث، بينما القواعد كانت أكثر التحاماً بالواقع، وارتباطاً بالأحداث المستجدة في المنطقة، وقد اتسعت هذه الهوة، حتى أدت إلى انقلاب 13 يناير 1966م. حين أقدمت بعض عناصر الجبهة القومية على التوقيع لدمج الجبهة القومية في (منظمة تحرير الجنوب اليمني المحتل). التي كانت تضم في عضويتها بعض السياسيين، وبعض الأمراء والسلاطين الذين أجبرتهم ظروف الحياة السياسية المتطورة على قبول أسلوب الكفاح المسلح الذي رفعت لواءه (الجبهة القومية)، وقد نتج عن عملية الدمج هذه قيام (منظمة تحرير الجنوب اليمني المحتل) في 13 يناير 1966م. وهو الاسم القديم للجبهة القومية.

وقد رفضت قواعد الجبهة القومية هذا الدمج واعتبرته ردة إلى الوراء تجاه الأخذ بمبدأ الحلول السياسي التي جاءت ثورة الرابع عشر من أكتوبر لترفضها جملة وتفصيلاً(13) .

وظلت قواعد (الجبهة القومية) تقاوم هذا الدمج وترفضه حتى مؤتمر (خمر) الذي انعقد في نوفمبر عام 1966م وفي هذا المؤتمر تقر انسحاب (الجبهة القومية) عن جبهة التحرير، وعادت (الجبهة القومية) من جديد تعمل بصروة مستقلة عن جبهة التحرير.

ثانياً : تشكيل منظمة تحرير الجنوب المحتل

لقد أدت التطورات السياسية في جنوب اليمن إلى وضع بريطانيا في مأزق حرج، خصوصاً بعد الانتصارات التي حققتها (الجبهة القومية) على جبهات القتال واتساع رقعة المعارك وامتدادها إلى عدن مقر القاعدة العسكرية البريطانية. وللخروج من هذا المأزق قررت بريطانيا أن تبادر بتقديم بعض المشاريع الدستورية، وأجراء بعض المشاورات مع السياسيين التقليديين، وبعض المشايخ والسلاطين والأمراء وغيرهم من عملاء الإدارة البريطانية.

ومن هذه المشاريع تقديم بعض التنازلات فيما يتعلق بمستقبل المنطقة، لغرض إلهاء الرأي العام وتخدير القوى الوطنية. فأعلنت عن رغبتها في الانسحاب من عدن وسائر إمارات الجنوب في موعد لا يتجاوز عام 1968م ودعت إلى عقد مؤتمر دستوري في لندن لمناقشة مستقبل المنطقة بعد الانسحاب، ودراسة مكانية بقاء قاعدة عسكرية لحماية المصالح البريطانية بعد الانسحاب. كما اقترحت بعض التعديلات لتطوير دستور حكومة الاتحاد الفيدرالي بما يسمح بإعطاء السكان بعض الحريات الديمقراطية، الشكلية، على طريق استقلال المنطقة. ووعدت بريطانيا بموجب هذه المقترحات أن تنسحب في أقرب فرصة ممكنة، ونقل السلطة إلى عملائها في حكومة الاتحاد الفيدرالي المزيف.

وانعقد مؤتمر لندن الدستوري الذي دعت إليه بريطانيا لهذا الغرض في الفترة بين (9 يونيو - 4 يوليو 1964) وفي أثناء انعقاد المؤتمر تمرد بعض السلاطين وهو السلطان أحمد عبد الله الفضلي، الذي أعلن انسحاب سلطنته من الاتحاد الفيدرالي، وشكل بذلك جرحاً للسلطة البريطانية، فقد كان يطالب بامتيازات لسلطنته في إطار (اتحاد الجنوب العربي) الذي أقامته بريطانيا، تمهيداً لنقل السلطة إليه.

وكانت بريطانيا تستهدف من الدعوة لهذا المؤتمر إعادة بقاء ترتيب الأوضاع السياسية في المنطقة بما يؤمن بقاء قاعدتها العسكرية، وضمان مصالحها في المنطقة بعد الانسحاب منها. غير أن تطورات الأحداث، وتصاعد العمل العسكري في الريف والمدينة، ونمو الطبقة العاملة، وتزايد نفوذ الجبهة القومية وفي أوساطها قد غير موازين القوى السياسية، وأفشل كل المخططات الاستعمارية.

فقد اتخذت الجبهة القومية مواقف متشددة من مجل المشاريع والمخططات الاستعمارية ورفضها جملة وتفصيلاً، فأحرجت بذلك بعض التنظيمات السياسية القائمة التي استجابت لبعض هذه المخططات ومنها (حزب الشعب الاشتراكي) الذي كان يطمح بانتقال السلطة إليه بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة، عبر سلسلة من المفاوضات والمشاورات السلمية وليس عن طريق الكفاح المسلح، وهو النهج الذي اختطته الجبهة القومية لنفسها.

وكان للمواقف المتشددة للجبهة القومية آثارها الإيجابية في زيادة الضغوط على بريطانيا وإجبارها على مجمل العمل السياسي، فتضاءلت الحلول السلمية، بل فشلت، وانزوت الأحزاب والتنظيمات السياسية التي طالبت بالحلول السلمية، ووجدت نفسها معزولة جماهيرياً، وبعيدة عن دائرة الضوء، ومحكومة عليها بالفناء ما لم تعدل من نهجها تقبل بالكفاح المسلح كمبدأ أساسي في النضال من أجل التحرير.

وفي يوم 5 يوليو 1964م عقد بمنى الجامعة العربية في القاهرة تحت رعايتها مؤتمراً وطنياً لمناقشة أوضاع الجنوب اليمني المحتل، حضره عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية في المنطقة، وبعض الشخصيات المستقلة، وبعض السلاطين والوزراء المستقلين من حكومة الاتحاد الفيدرالي أو حكومة عدن، وغيرهم، فمن الأحزاب السياسية حزب الشعب الاشتراكي، ورابطة أبناء الجنوب والمؤتمر الشعبي بحضرموت، والاتحاد الشعبي الديمقراطي، ومن السلاطين علي عبد الكريم سلطان لحج السابق، وأحمد عبد الله الفضلي سلطان السلطنة الفضلية السابق ومن المشايخ محمد بن عيدروس، ومن وزراء حكومة عدن عبد القوي مكاوي رئيس وزراء حكومة عدن سابقاً، ومن المستقلين عمر عبد العزيز شهاب من كبار التجار وعضو المجلس التشريعي العدني سابقاً.. وغيرهم(14).

ويلاحظ من هذه التشكيلة التي تجمعت في المؤتمر عدم وجود تجانس بين أفرادها، لا من الناحية الطبقية ولا من الناحية الأيديولوجية، فقد كانت مواقفهم من الأحداث متنافرة، ومصالحهم متعارضة، لا يجمعهم سوى موقف الرفض للكفاح المسلح، وتخوفهم من تمكن الجبهة القومية من فرض وجودها بالقوة، والإمساك بزمام الموقف السياسي، وسحب البساط من تحت أرجلهم.

وبعد عدة لقاءات وقع المؤتمر في 30 / 7 / 1964م على (ميثاق وطني) أقروا فيه تشكيل (مجلس تنسيق) من أجل قيام تجمع أو تكتل سياسي، يقود نضال الشعب في الجنوب المحتل، بحيث تنطوي تحت رايته جميع المنظمات الأحزاب السياسية، وسائر الشخصيات التي تشارك في العمل لسياسي.

واتفق على تسمية المنطقة بالجنوب المحتل تجنباً لأي خلاف بين التنظيمات المختلفة، والتي كانت بعضها تصر على تسمية (الجنوب اليمني المحتل) بينما ظلت الرابطة متمسكة بتسمية (الجنوب العربي) ومعها السلاطين وبعض السياسيين الآخرين. كما اتفق أيضاً على أن يظل كل حزب محتفظاً بتسميته وبرامجه إلى حين يتم تكوين التجمع السياسي الموحد.

وفي البيان الذي أصدرته الهيئات الوطنية في الجنوب المحتل التي اجتمع ممثلوها في مبنى جامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 5 / 7 / 1964م، اتفق على تحديد إطار العمل السياسي المشترك لكل الأطراف المشتركة في المؤتمر المذكور. ويتحدد هذا الإطار في الأمور الآتية(15):

الوقوف صفاً واحداً ضد الاستعمار البريطاني وأعماله العدوانية ومناوراته الخادعة، والنضال المقدس ضده حتى يتم التخلص من جميع آثاره.

شجب مقررات مؤتمر لندن غير الدستوري، وعدم الاعتراف بأي اتفاق تجريه السلطات البريطانية مع غير الممثلين الشرعيين للبلاد.

التمسك بقرارات الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية التي نضمتها.

الإجماع على التمسك بجلاء الجنود البريطانيين عن الجنوب المحتل، وإزالة القاعدة البريطانية، وتصفية جميع مظاهر الوجود الاستعماري.

أن يقرر الشعب مصيره، في جو من الحرية التامة وبإشراف الأمم المتحدة، سواء بالنسبة لنظام الحكم الذي يختاره أو الوحدة التي يرتضيها في النطاق العربي.

ويلاحظ على البيان أنه لم يقدم تصوراً لاسلوب العمل السياسي، بل أتى بعبارات غامضة مثل (الوقوف صفاً واحداً ضد الاستعمار...) و (النضال المقدس ضده..) فهو لم يوضح الكيفية التي تتحد فيها القوى السياسية لتقف ضد الاستعمار، ولم يفهم المقصود بعبارة (النضال المقدس) كما أن البيان يؤكد الاستمرار في سياسة الشجب والإدانة واللهث وراء قرارات الأمم المتحدة، في الوقت الذي كانت فيه المنطقة تشتعل نيران الثورة المسلحة العربية، وبسبب ذلك لم تستطع أن تحدث أي أثر في الحياة السياسية لأن الجبهة القومية، رائدة الكفاح المسلح كانت قد وسعت من مناطق عملياتها العسكرية وعمت سائر مناطق الجنوب، ما جعل العمل السياسي لوحده عديم الجدوى. فكان لابد من احتواء الجبهة القومية التي استطاعت خلال فترة وجيزة من تحقيق انتصارات باهرة في المجالات العسكرية والسياسية فاستقطبت الجماهير إلى صفوفها، فتضاءلت إزاءها كل التنظيمات السياسية.

وبذلت المساعي من أجل احتواء الجبهة القومية، وفرضت عليها الضغوطات للاندماج ضمن إطار منظمة التحرير غير أنها رفضت ذلك، واستمرت في نهجها الذي لا يرتضي بالكفاح المسلح بديلاً. فتعزز موقعها حتى صارت القوة الرئيسية في المنطقة، فاكتسبت ثقة الجماهير، وتوسعت قاعدتها الشعبية.

وفي الوقت الذي كانت فيه الجبهة القومية في أوج نشاطها العسكري ونفوذها السياسي، تعرضت لنكسة خطيرة حينما انشقت قيادتها، على أثر صراع حول إستراتيجية الثورة. إذ ظهر فيها اتجاهان اثنان أحدهما يرفض أي حوار مع الأطراف السياسية الأخرى في المنطقة، معتبراً الجبهة القومية، هي الممثل الوحيد للشعب المنطقة لأنها قد فرضت نفسها على أرض الواقع بالكفاح المسلح، أما الاتجاه الثاني فقد قبل بالحوار بهدف استقطاب عناصر جديدة إلى جانب الجبهة بما يعزز موقعها ويقوي مركز نفوذها ' وفي يوم 13 يناير 1966م وقع بعض قياديي الجبهة القومية على وثيقة دمج الجبهة القومية في منظمة تحرير الجنوب المحتل، تحت اسم (جبهة تحرير الجنوب اليمن المحتل).

رابعاً : تشكيل جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل

في 13 يناير 1966م وقع كل من عبد الله عبدالمجيد الأصنج، نيابة منظمة تحرير الجنوب المحتل، وعلي أحمد السلامي نيابة عن الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل، على بيان يقضي بدمج الجبهة القومية بمنظمة التحرير في تنظيم موحد يعرف باسم (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل)(17) .

وقد تناقلت وكالات الأنباء خبر هذا الدمج الذي إذاعته إذاعة تعز. وأحدث نبأ الدمج دوياً كبيراً في أوساط الحركة الوطنية اليمنية، إذ سرعان ما أعلنت الجبهة القومية ممثلة بأمينها العام حينذاك قحطان الشعبي عن رفضها لهذا الدمج. واعتبر عمل السلامي غير شرعي، لأن عملا مثل هذا لابد أن يقرره مؤتمر عام الجبهة وليس من حق أي شخص منفرداً أن يقرر مصير بمعزل عن استشارة القواعد.

غير أن الظروف السياسية المستجدة في المنطقة حينذاك هي التي برزت الإقدام على عملية الدمج، فقد كانت السلطات البريطانية تخطط لإعطاء المنطقة استقلالاً مزيفاً بهدف ضرب الثورة، في الوقت الذي كانت فيه القوى الوطنية ممزقة، تنهشها الصراعات التناحرية.

واستندت الجبهة القومية في رفضها لهذا الدمج إلى الأسباب التالية:

إن عملية الدمج كانت مفاجأة، وجاءت بشكل قسري ولم يؤخذ بشأنه رأي القاعدة، ولم توافق عليه القيادة.

عدم الرغبة في الدخول بتحالف مع عناصر سياسية أعلنت موقفها بوضوح ضد الكفاح المسلح.

اعتبار عملية الدمج عملية قسرية لأنها جاءت دون رغبة الجبهة القومية، وبضغط من قوى خارجية تستهدف إضعاف الجبهة القومية، وشل العمل العسكري.

اعتبار التحالف مع السلاطين والوزراء المتساقطين السياسيين الفاشلين خيانة للثورة، وقبولا بمبدأ الحلول السلمية، والانجرار وراء المخططات الاستعمارية.

التباين الواضح في الرؤية الأيديولوجية، والمنطلقات الفكرية التي تحكم مواقف الأطراف المتحالفة.

الانحدار الطبقي المختلف، فقد كان أعضاء الجبهة القومية معظمهم من كادحي الريف والمدينة، بينما كانت منظمة التحرير لا تمثل سوى فئات محدودة من البرجوازية الصغيرة في المدينة، ممن ارتبطت مصالحهم بالوجود الاستعماري.

التخوف من احتواء الجبهة القومية وتصفية الثورة.

وقد أحدثت عملية الدمج هذه شرخاً كبيراً في الجبهة القومية، وعمقت من الصراعات الداخلية فيها، إذ ظهر فيها ثلاثة اتجاهات رئيسية أفرزتها عملية الدمج هذه:

الاتجاه الأول: هو الذي وقع على الدمج دون أخذ رأي القواعد. يمثله علي السلامي، طه مقبل، سالم زين. وآخرون.

الاتجاه الثاني: هو الذي لا يعترض على الدمج من حيث المبدأ ولكنه يرفض التحالف مع عناصر معروفة بعمالتها مع الإنجليز. ويمثل هذا الاتجاه بعض مناضلي الجبهة القومية في الداخل.

الاتجاه الثالث: هو الذي يرفض عملة الدمج رفضاً قاطعاً، ويمثله قحطان الشعبي، وفيصل عبد اللطيف. وغيرهما من قيادة الجبهة.

لقد وقفت الجبهة القومية موقفاً حازماً ضد عملية الدمج القسري، ودعت لعقد مؤتمر عام للجبهة لتقرير مسألة بقائها أو انسحابها من جبهة التحرير. وقد مهد المؤتمر العام بعقده عدة اجتماعات تم فيها الاتفاق على ما ينبغي اتخاذه من قرارات في المؤتمر العام.

وفي الفترة بين (7 - 11 يونيو عام 1966م) عقدت الجبهة القومية مؤتمرها العام الثاني في مدينة جبلة في شمال الوطن. وفي هذا المؤتمر تقرر انسحاب جبلة في شمال الوطن. وفي هذا المؤتمر تقرر انسحاب الجبهة القومية عن جبهة التحرير. وعادت من جديد للعمل السياسي مستقل، وهي أكثر صلابة، متحررة من أية ضغوط خارجية.

غير أن إعلان الانسحاب عن جبهة التحرير قد تسبب في إيقاف الدعم المالي والعسكري عنها من قبل أجهزة المخابرات المصرية، وفرضت عليها حصاراً إعلامياً، وتحول الدعم إلى جبهة التحرير، وصارت معظم المعونات العربية تقدم لها، وسخرت أجهزة الاعلام العربية للدعاية لها، على حساب الجبهة القومية، ونسبت معظم المعارك العسكرية التي خاضتها الجبهة القومية ضد السلطات الاستعمارية إلى جبهة التحرير. وتعرضت لهجوم إعلامي مضاد من قبل بعض وسائل الإعلام الخاضعة لإشراف المخابرات المصرية حينذاك.

وبانسحاب الجبهة القومية عن جبهة التحرير عاد العمل العسكري من جديد، بعد أن كان العمل السياسي هو السائد، وعادت أنباء العمليات الفدائية الناجحة التي يشنها ثوار الجبهة القومية ضد قوات الاحتلال تتصدر نشرات الأخبار العربية والعالمية. وبدأت جبهة التحرير تفقد دورها، بعد أن كانت عززت مواقعها عربياً، وحصلت على اعتراف رسمي من بعض الدول العربي لتمثيل شعب المنطقة.

وقد أحدثت عملية الانسحاب هذه شرخاً أيضاً في جسم جبهة التحرير، إذ تبين لبعض أعضائها من المقاتلين أن الجبهة تعيش أزمة حادة بسبب الصراعات الداخلية فيها، أفقدها القدرة على العمل العسكري، والسياسي معاً.

ولما كانت بعض عناصر الاستخبارات المصرية العاملة في اليمن حينذاك ترغب في توجيه جبهة التحرير والتدخل في شؤونها، فإنها عمدت إلى زج بعض عملائها وأعوانها للمشاركة في قيادة الجبهة ما ضاعف من تفاقم أزمتها الداخلية، وتحولت الجبهة إلى تابع للاستخبارات المصرية توجهها كيفما تشاء. غير أن بعض العناصر الحزبية رفضت وصاية الاستخبارات المصرية، وقاومت تدخل الاستخبارات في شؤون الجبهة، فأوعزت الاستخبارات إلى بعض عملائها وأتباعها في الجبهة بتكوين تنظيم آخر يعمل في إطار جبهة التحرير وبتوجيه منها. وهذا التنظيم هو (التنظيم الشعبي للقوى الثورية).

خامساً : قيام التنظيم الشعبي للقوى الثورية لجبهة تحرير جنوب اليمن

في اكتوبر عام 1966م أعلن عن قيام (التنظيم الشعبي للقوى الثورية) في إطار (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل). وليس من الواضح الدوافع الحقيقية لقيام هذا التنظيم، غير أنه يمكن إرجاع ذلك إلى الصراعات الحزبية التي برزت في صفوف قيادة الجبهة، خصوصاً عندما أعلنت الجبهة القومية انسحابها من جبهة التحرير، ثم إلى تدخل أجهزة الاستخبارات المصرية في شؤون الجبهة، ومحاولة إبعادها عن الصراع الحزبي الذي كان يتعمق يوماً بعد يوم، رغبة منها في التأثير على سياسة الجبهة، أو خلق تنظيم سياسي تابع لها.

وقد أصدر (التنظيم الشعبي للقوى الثورية) حين قيامه تعميماً داخلياً لأعضاء جبهة التحرير، وقد استند هذا التعميم على(الميثاق الوطني) المصري الذي أصدره الرئيس جمال عبد الناصر، في 21 مايو 1962م وقدمه إلى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في مصر، تناول فيه ضرورة الثورة في جميع المجالات، وتعميق نضال الشعب المصري، من أجل الديمقراطية والاشتراكية والوحدة العربية، ومقاومة الاستعمار وعملائه، والتعاون في المجال الدولي.

ولا يختلف التعميم عن الميثاق الوطني المصري في شيء سوى بعض الخصوصيات المحلية الطفيفة التي أوحتها ظروف تلك المرحلة، فمثلاً نجد التعميم المطبوع في ست صفحات (فولسكاب) الذي أصدره (التنظيم الشعبي للقوى الثورية) ينص على مبادئ الميثاق الوطني المصري الستة، بإضافة بند جديد هو (محاربة الحزبية). وفي معظم بنود هذا التعميم نجد نقلاً حرفياً للميثاق الوطني المصري باستثناء بعض الجمل أو العبارات المحدودة. ما يؤكد أن الاستخبارات المصرية هي التي كانت وراء تشكيل هذا التنظيم، ليكون بمثابة الجناح العسكري لجبهة التحرير، وحتى يكون العمل العسكري خاضعاً لإشرافها المباشر.

وكان (التنظيم الشعبي للقوى الثورية) يتشكل من فدائيين موالين للمخابرات المصرية، ليعملوا ضمن إطار جبهة التحرير، من أجل منافسة الجبهة القومية التي عملت بصورة مستقلة عن جبهة التحرير. وربما كان الغرض من تشكيل هذا التنظيم إحداث انشقاق في صفوف الجبهة القومية وتحويل أعداد من فدائييها للعمل في إطار التنظيم الشعبي الذي يحظى بدعم وتأييد المصريين، إلى جانب عدم ثقة أجهزة الاستخبارات المصرية بقيادة جبهة التحرير التي كان على رأسها بعض البعثيين، خصوصاً بعد الصراع الذي دار بين الناصريين والبعثيين في منتصف الستينات.

ولم يستطع التنظيم الشعبي - رغم الدعم المصري له - أن ينافس الجبهة القومية، لانحصار نشاطه في نطاق مستعمرة عدن فقط، إلى جانب أن وضعه التنظيمي لم يكن متجانساً، وكانت أجهزة الإعلام المصرية تنسب كل العمليات الفدائية التي تقوم بها الجبهة القومية إلة جبهة التحرير وتنظيمها الشعبي ، معتبرة الجبهة القومية من الناحية التنظيمية قد أدمجت في جبهة التحرير في عملية الدمج التي تمت في 13 يناير 1966.

ومعروف أن الجبهة القومية ظلت تعارض هذا الدمج القسري منذ مؤتمر جبلة في يونيو 1966م حتى إعلان الانسحاب النهائي عن جبهة التحرير في مؤتمر خمر الذي انعقد في نوفمبر 1966م

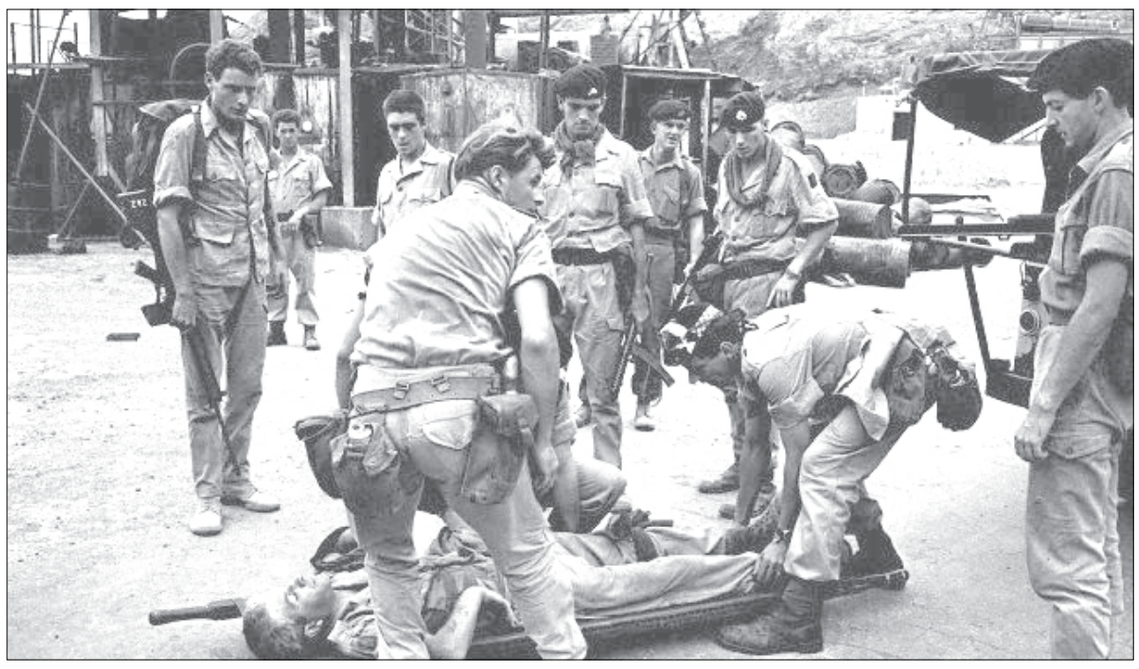

سادساً : انسحاب الجبهة القومية عن جبهة التحرير وتصاعد العمل العسكري

كان العمل العسكري قد تعثر من جراء عملية الدمج القسرية، التي فرضت على (الجبهة القومية) من قبل بعض قيادتها بضغط خارجي، وتعرقل العمل الفدائي إلى حين بسبب عملية الدمج هذه.

وكانت قواعد الجبهة القومية وبعض قياداتها قد رفضت فكرة الدمج من أساسها، واعتبرته عملاً غير مشروع، لعدم استناده على أسس ديمقراطية سلمية. فاتخذت القواعد عدداً من الإجراءات التنظيمية للتخلص من الموقف الذي وضعت فيه بعد الدمج القسري. ومن هذه الإجراءات، تجميد العناصر القيادية التي وقعت على عملية الدمج، وتشكيل قيادة جديدة، والدعوة لعقد مؤتمر للجبهة.

وانعقد المؤتمر الثاني للجبهة القومية في جبلة في شمال الوطن، في يونيو 1966م. وكانت من أبرز قرارات هذا المؤتمر فض عملية الدمج، وإدانة المتسببين فيه. غير أن المؤتمر يقرر انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير حينذاك، بل طالب بشروط أفضل للاندماج والحصول على وضع متميز في المجلس الوطني المزمع انعقاده.

لقد كانت (الجبهة القومية) تطالب بنسبة الثلثين في المجلس الوطني، وتعتبر قيادة جبهة التحرير مؤقتة حتى انعقاد المجلس الوطني الذي سيختار القيادة الجديدة.

وفي 26 / 6 / 1966 م أعلن من إذاعة (تعز) نبأ دعوة المجلس الوطني للانعقاد في 30 / 6 / 1966م (18) وبصورة مفاجئة، وحصرت عضويته لمن وجهت إليهم الدعوة. وعلى الفور سارعت (الجبهة لقومية) لشجب هذا الإجراء واعتبرت انعقاد المجلس غير شرعي لعدم استكمال الإجراءات القانونية، وعدم شرعية ممثلي جبهات القتال الذين لم يتم انتخابهم بطرق شرعية، كما أن ممثلي القطاع المدني لم يتم الاتفاق بشأنهم. وطالب البيان بإجراء انتخابات حقيقة لمجلس وطني ثوري تمثل فيه كل جبهات القتال والقطاعات المدنية المختلفة.

ونتيجة لرفض (الجبهة القومية) لعقد المجلس الوطني اجتماعه في 30 / 6 / 1966م. لم ينعقد، وفشلت المساعي التي بذلت لانعقاده في فترات لاحقة بسبب ردود الأفعال العنيفة التي جوبه بها، فقد قامت مظاهرات صاخبة في عدن وغيرها من المدن احتجاجاً على ذلك، كما أرسلت برقيات شجب واستنكار من قبل بعض الهيئات الشعبية الموالية للجبهة القومية، ووزعت المنشورات في الشوارع، ونشرت الصحف العربية تصريحات بعض قيادتي (الجبهة القومية) فيما يتعلق بالمجلس الوطني وعدم شرعيته. وكاد الصراع حول هذه المسألة يؤدي إلى حرب أهلية بين الجبهتين.

وقد أثبتت الأحداث أن (جبهة التحرير) لم تستطع أن تجسد الوحدة الوطنية التي هي مبرر قيامها، لأن عملية الدمج كانت مفروضة، ولم تتم عبر أسس ديمقراطية سليمة لذلك فإن قواعد وقيادات (الجبهة القومية) رفضت هذا الدمج من أساسه، ولذلك ظلت تتحين الفرصة للانسحاب النهائي خصوصاً بعد أن أثبتت تصرفات بعض قيادة هيئة التحرير بأنها تؤدي إلى إجهاض الثورة وربما القضاء عليها بالجري وراء الحلول السليمة الوسطية.

وفي 14 /10/ 1966 أعلن فدائيو الجبهة القومية في عدن في الذكرى الثالثة لقيام الثورة عودة الجبهة القومية للعمل بشكل مستقل عن جبهة التحرير، ووزعت على جماهير المتظاهرين المنشورات التي تعلن قرار الانسحاب والحفاظ على الثورة والتمسك بالميثاق الوطني، وشجبت المنشورات الأسلوب الذي انتهجته قيادة جبهة التحرير، وأكدت المنشورات السير قدماً لتصفية الاستعمار والرجعية والسعي نحو بناء المجتمع الاشتراكي(19) .

وقد تبع ذلك مضاعفة العمل العسكري بالاعتماد على الذات، ما عزز موقع الجبهة القومية من جديد، ووسع من نطاق شعبيتها.

وفي الفترة من 29 نوفمبر حتى 3 ديسمبر 1966م انعقد المؤتمر الثالث للجبهة القومية في (خمر) في شمال الوطن، وكان من أبرز قرارات هذا المؤتمر الانسحاب النهائي عن جبهة التحرير، والعمل بشكل مستقل.

وقد وزعت (الجبهة القومية) منشورات بهذا الخصوص، منها المنشورات الذي وزع في 12 /12 / 1966م والذي أعلنت فيه قرار الانسحاب وتصورات للمراحل المقبلة، ومبررات الانسحاب ودوافعه.

وقد قامت مظاهرات صاخبة في عدن وغيرها من المدن لتأييد هذا الانسحاب واستئناف العمل العسكري المستقل. ومن حينها شهدت جبهات القتال أعنف المعارك العسكري ضد قوات الاحتلال.

ودخلت (الجبهة القومية) في مرحلة جديدة من نشاطها العسكري في المناطق المختلفة من جنوب اليمن، وعززت مواقعها في القوات المسلحة والأمن. وتغلغلت في صفوف الطلبة، ونفذت إلى المؤتمر العمالي وسيطرت على قيادة ست نقابات رئيسية وتقوى نفوذها في الريف والمدينة.

وعلى الرغم من أنها - بعد انسحابها عن جبهة التحرير - لم تحصل على أي دعم مادي أو معنوي من الأجهزة المصرية وقواتها الموجودة حينذاك في شمال اليمن، ولا من الدول العربية الأخرى، لكنها اتجهت إلى الداخل واعتمدت على جهودها الذاتية وعلى دعم وتأييد أنصارها من قطاعات الشعب المختلفة في القوات المسلحة والأمن، فكانت تحصل على المال من هجومها على بعض البنوك الأجنبية في عدن.

وعلى الرغم من الحصار الإعلامي الذي فرض عليها عربياً ودولياً، ولكنها استطاعت أن تنفذ إلى الناس في الداخل عبر المنشورات والنشرات الكثيرة التي كانت تصدرها وتوزعها في المناطق المختلفة، فقد كانت تصدر عدداً من النشرات السرية مثل:

الثوري - في عدن.
الشرارة - في حضرموت.
لسان الكادح - في لحج.
المجاهد - في الضالع.
صوت الشعب - في شقرة.
صرخة الشعب - في باكازم.
الريف الثائر - في أبين.
المقاومة - في الشيخ عثمان.. وغيرها.

ولقيت دعماً إعلامياً من بعض الصحف الصادرة في عدن مثل (الطريق) لمحمد ناصر محمد، و (الأمل) لعبد الله عبد الرزاق با ذيب، و (المصير) لعبد الله الحمزي.. وغيرها.

وكانت تستغل ميكرفونات المساجد بين الحين والآخر لإذاعة بلاغاتها العسكرية وأنباء انتصاراتها، وتستغل تجمع الناس للصلاةفي المساجد لتوزيع منشوراتها ونشراتها.

أما في الخارج فقد فرض عليها حصار إعلامي واسع تضررت بسببه كثيراً، ولكنها استطاعت الخروج من ذلك الحصار عن طريق التصريحات التي كان قادتها يطلقونها بين الحين والآخر لتتناقلها الصحف ووكالات الأنباء العربية والأجنبية، وفي تلك التصريحات يسلطون الأضواء حول المعارك التي تخوضها الجبهة في الداخل ورأي الجبهة حول الأحداث الجارية في المنطقة والتطورات السياسية فيها.

وكانت بعض المجلات (البيروتية) تنشر بعض البلاغات والبيانات التي تصدرها (الجبهة القومية) وبعض المقالات المؤيدة لها، ومنها على سبيل المثال مجلة (الحرية). وقد عملت تلك الصحف على كسر تلك القيود التي فرضت على الجبهة في الخارج، وقضت على الحصار الإعلامي الذي أحيطت به.

ودخلت (الجبهة القومية) في صراع مع (جبهة التحرير) وخاضت معركة إثبات الوجود في وسط حصار إعلامي واسع، استطاعت بعدها فرض وجودها في الساحة كقوة أساسية في الحركة الوطنية اليمنية، بحيث لم يعد بمقدور (جبهة التحرير) منافستها أو انتزاع القيادة منها، خصوصاً بعد انتفاضة الجنود وبعض الضباط الموالين لها في الشرطة المسلحة في 20 يونيو 1967م، حين أعلنوا تمردهم وانضمامهم إلى صفوف الفدائي